حركة التحرير الوطني
الفلسطيني
(فتح)

المركزية الديمقراطية بين التوازن الجدلي والانفصام

(9)

دراسات تنظيمية

المركزية الديمقراطية
بين التوازن الجدلي والانفصام

لقد اعتمدت حركة فتح المركزية الديمقراطية كأحد القواعد والاسس التي يقوم عليها بناء تنظيم الحركة وآلية عمل هذا التنظيم بحيث يضمن في حالة الا لتزام الصارم والواعي قدرة الحركة على الاستمرار والتطور الذي ينسجم مع متطلبات المبادئ والاهداف والاساليب الاستراتيجية للحركة، فالمركزية التي تعنى كما اقرتها ادبيات الحركة على انها مركزية التخطيط والمراقبة ولامركزية التنفيذ وحرية المناقشة وحق المشاركة في اتخاذ التوصيات والقرارات وذلك ضمن الاطر التنظيمية.

وقد حددت الحركة ان المركزية الديمقراطية تتحقق من خلال سبعة شروط لا بد من توفرها في الحياة التنظيمية الداخلية للحركة. وهذه الشروط هي:

1. انتخاب الهيئات القيادية من خلال مؤتمرات المناطق والاقاليم والمؤتمر العام للحركة.
2. ممارسة القيادة الجماعية.
3. تقيد الاقلية برأي الاغلبية.
4. تقيد المراتب الادنى بقرارات المراتب الاعلى.
5. حرية المناقشة وحق المشاركة في اتخاذ القرار ضمن الاطر التنظيمية.
6. تقديم التقارير من القيادات عن سير اعمالها للهيئات التي انتخبتها لدى كل دورة انعقاد.
7. رفع التقارير الدورية عن كافة النشاطات التي تقوم بها المنظمات الادنى الى المنظمات الاعلى.

ولقد اثبتت التجارب العملية خلال المسيرة الطويلة للحركة ان التزامها بهذه الشروط كان موسميا ومتقطعا وسادت فيه نزعات الانفصام بين حالات الديمقراطية والمركزية الصارمة. ولا يرجع سبب هذا الانفصام فقط لطبيعة مرحلة التحرر الوطني التي تعيشها الحركة وانما لوجود نزعات ذاتية ظهرت في الحركة منذ بداية نشوئها، وكما حدد الباب الرابع في هيكل البناء الثوري مبادئ التنظيم على الشكل التالي:

(يلتزم تنظيم الحركة بمبادئ هامة توليها الحركة بالغ الاهمية ومنها:

1. ان قيادة العمل في كافة مراحله وتطوره قيادة جماعية. رأيها ملزم للفرد ولا يسمح في نطاق العمل او أي مجال منه لاي فرد كائنا من كان ان يتصلف او يتملكه الغرور والانانية في اتجاه او مصير او فرض رأي معين.. والحركة حازمة دون تردد في مواجهة مثل هذه بقسوة.
2. تستمزج اراء القاعدة على كافة مستوياتها واطرافها فيما يصدر عن قيادة العمل من تخطيط ويكون ذلك بالطريق الهرمي في اطار التنظيم بواسطة المرجع المباشر وتلتزم باراء الافراد اذا اقرتها الاغلبية في اللجنة المركزية العليا.
3. تهتم الحركة بديمقراطية التنظيم وحرية الرأي في مجال البناء والعمل وتكون الديمقراطية على جميع مستويات الحركة والرأي دائما يتحدد باغلبية الاصوات ويكون ملزما لذلك المستوى.

4. تتقبل اللجنة المركزية العليا النقد البناء بالطريق الهرمي عن طريق المرجع المباشر وللعضو ان يبلغ او يعلم مرجعه في التنظيم أي رسالة شفوية او تحريرية لينقلها بدوره للمرجع الاعلى ويمكن إن رأى العضو مناقشة موضوع ما بصفة مباشرة بان يكتب ما يريد في رسالة تصل للمراقبة العامة باللجنة المركزية ويصله الرد بنفس الطريقة.
5. تتبع نفس الطريقة السابقة بالنسبة لسائر الاقتراحات والمشاريع او الاخبار الخاصة والآراء التي يريد العضو ايصالها للجنة المركزية وتقوم المراقبة العامة للجنة المركزية بتنسيق ذلك وعرضه وتجيب على ما يحتاج للرأي او الرد.
6. للاعضاء حدود في المعرفة داخل نطاق العمل تتسع بقدر ما يتم من تفاعل في مجاله المرسوم.
7. يجب اطاعة الاوامر الصادرة من المسؤول المباشر ويكون الاتصال بين قيادة التنظيم وقواعده على مستوياتها بالتسلسل الهرمي.
8. السرية والحذر هما اللذان يحيطان بسائر خطوات الاتصال.
9. لا يحق للعضو التحدث للآخرين ايا كانوا عما يتهيأ له من فرص المعرفة في اطار العمل ولا مجال لافتخاره بما قام به من واجب فاننا جميعا اينما كانت مواقعنا في التنظيم لبنات في بناء الثورة كل ثغرة فيه تؤثر على سلامته وقوته.
10. يتبع التنظيم في كافة مستوياته وقطاعاته نظام الصفوف المتلاحقة.
11. لا تتوانى الحركة عن وضع المخلصين القادرين في مكانهم المناسب حسب احتياجات العمل.
12. الروح التي تسود الأعضاء هي روح الاخوة في الكفاح من اجل تحرير فلسطين وينبغي ان يسمو على أي روابط اخرى في هذا المجال.
13. ينبغي على الاعضاء ان يراعوا التوفيق بين سلوكهم الشخصي واخلاقية الثوار السامية التي لا تعرف الانحراف واليأس المؤمنة بالنضال حتى النصر مهما طال المدى.
14. في كل خطوة للعمل يراعي: تحليل الموقف - دراسة جوانبه - ووضع الاحتمالات - منهج العمل واحتياجاته - عزيمة الثوار - مواجهة النتائج.
15. تلتزم الحركة بمسؤولياتها تجاه ما يتعرض عضو التنظيم له نتيجة لقيامه بواجبه الوطني وبرعاية التزامات العضو الذي يتعرض لخطر ما نتيجة اداء مهمته في العمل او ارتباطاته في التنظيم.

من الملاحظ غياب مبدأ الانتخاب في المراحل الاولى لبناء التنظيم والذي استمر حتى انعقاد المؤتمر الثاني للحركة عام 1968، حيث تم انتخاب الاخوة ابو عمار، وابو جهاد، وابو علي اياد باعتبارهم مؤسسين للحركة على ان يقوم الاخوة باضافة الاعضاء الى اللجنة المركزية فردا فردا باجماع الاعضاء، أي الثلاثة يعينون الرابع، والاربعة يعينون الخامس حتى وصل العدد الى تسعة اعضاء.

وقد كرس هيكل البناء الثوري دور اللجنة المركزية التي وصفها بالعليا (والتي تكونت منذ نشوء الحركة وتتطور مع تطور وتعمق تفاعلها الثوري). وتكون مهماتها كما يلي:

1. تقوم اللجنة المركزية العليا بادارة دفة الحركة في شتى المجالات ومختلف قطاعات تجمع شعبنا.. وتقوم بالاشراف على تحقيق اهداف الحركة والعمل على تنسيق جهود القوى المرتبطة والعامة حسب المخطط الثوري المرسوم.

2. ينبثق عن اللجنة المركزية العليا لجان عامة للحركة.. ولهذه اللجان اجهزتها ودوائرها.. ومهماتها ومجالاتها المرسومة وهذه اللجان هي:
   - هيئة أركان حرب الثورة.
   - اللجنة السياسية.
   - لجنة التعبئة الثورية.
   - لجنة التخطيط والمراقبة.
   - لجنة التوجيه الوطني.
3. تقوم اللجنة المركزية العليا بتحديد مهمات لجان المناطق وتوجيهها ومراقبة أعمالها وإنجازاتها ونشاطاتها المختلفة.. وتقدم لجان المناطق لها التقارير الدورية على سيرها.
4. اجتماعات اللجنة المركزية العليا تتحكم الضرورة والظروف وطبيعة تطور العمل في تحديد المسافات الزمنية المتقاربة وامر الاجتماعات.
5. قرارات اللجنة المركزية العليا بغالبية الآراء تكون ملزمة للجميع.
6. تولى المراقبة العامة للجنة حفظ الاوراق والمستندات والوثائق في سكرتاريتها كما تقوم بمراقبة تنفيذ القرارات وتحقيق المهمات التي تعينها لها اللجنة وتتم جميع الاتصالات الرسمية للاعضاء باللجنة المركزية عن طريقها بالتسلسل الهرمي كما تصدر عنها الشيفرة الخاصة بسائر الاتصالات.
7. جميع اعمال واتصالات وترتيبات اللجنة المركزية العليا تتخذ السرية التامة في كل خطواتها واجراءاتها.

اذا كان الشعب هو مصدر السلطات للدولة المستقلة، فان القواعد التنظيمية هي مصدر السلطات لقيادة الحركة السياسية. فالديمقراطية الداخلية هي أساس الحياة الداخلية للحركة. وهي الدافع الاساس في فتح ابواب المبادرة والابداع وحسن الاداء. وتشكل المركزية النابعة من الديمقراطية وبقرار منها ضوابط لمنع الانحراف بالديمقراطية المتسيبة نحو الفوضى كما تعمل الديمقراطية على ضبط انحراف المركزية نحو الفردية والتسلط. ويمكن القول ان الاحزاب والحركات والتنظيمات التي وقعت في الانحراف نحو الديمقراطية المطلقة والفوضى او نحو المركزية المطلقة والدكتاتورية جميعها انتهت دول تحقيق الاهداف التي انطلقت من اجلها. وفي هذا المجال يمكن القول ان حركة فتح. وهي حركة تحرر وطني ابتدأت نظريا منذ عام 1957، واستمرت في بناء الاطار الفكري والتنظيمي حتى مطلع العام 1965، حيث قررت المباشرة العملية للكفاح المسلح والتطور نحو الحرب الشعبية التي بلغت ذروتها بالانتفاضة الكبرى عام 1987.

والمراقب لطبيعة التوازن الجدي بين المركزية والديمقراطية بالممارسة العملية داخل حركة فتح يدرك حالة انفصام دائمة كانت تسود احيانا بحيث تصل الى حد تهديد وحدة الحركة وتماسكها.

ويمكن استعراض تاريخ تطور الفكر التنظيمي في الحركة من خلال متابعة نمو وتطور الديمقراطية داخل الحركة حيث ان طبيعة المراحل الاولى المتسمة بالسرية المطلقة كانت تفرض نمطا من السلوك الشديد المركزية حيث في مرحلتي التأسيس والتركيز يتسم تنظيم النواة وتنظيم النخبة بدرجة

عالية من الالتزام وجماعية الرأي فليس هنالك أقلية وأغلبية في مرحلة استنباط النظرية الثورية ومرحلة استنباط النظرية التنظيمية الملائمة نظرية الممارسة والاساليب الملائمة لتحقيق أهداف الحركة.

ضم الاجتماع التأسيسي لحركة فتح عام 1957 خمسة اعضاء كانوا متواجدين في الكويت وهم الاخوة ابو عمار، ابو جهاد، عادل عبد الكريم، يوسف عمره توفيق شديد ولم يستمر الجميع في المسيرة الى ما بعد الانطلاقة واستمر الاخوان ابو عمار وابو جهاد، مع بعض الافراد الذين يرون فيهم الكفاءة والقناعتين الرئيسيتين، الايمان المطلق بحتمية النصر والاستعداد الدائم للتضحية.

وكانت حرية النقاش والقيادة هما السمتان الراسختان في هذه المرحلة، وان كانت محكومة بالتوافق الاجماعي دون وجود لأقلية وأغلبية، فلا قبول لاي فكرة جديدة او عضو جديد دون توفر الاجماع الكامل.

تشكل حرية الرأي والنقاش والحوار الاساس لمفهوم الديمقراطية في الوقت الذي يشكل وعي الا لتزام والانضباط الا ساس لمفهوم المركزية. وفي اللحظة التي تتوازن فيها العلا قة بين المركزية الديمقراطية يكون الانسجام بين الحقوق والواجبات قائما. ويكون التنظيم اكثر تجسيدا للفكر وتكون الممارسة ونتائجها اكثر اقترابا من لحظة الانتصار.

متى تصبح لحظة الانتصار مهددة؟ وكيف يكون الحال اذا اخذت حرية الرأي مداها وامتد.. النقاش واستمر والحوار الذي لا ينتهي دون الوصول الى نتيجة؟ هل يمكن لحوار الطرشان ان يصل الى لحظة الحسم والاجابة على سؤال ما العمل؟ من الواضح ان سيادة حالة الفوضى تؤكد على غياب وعي الالتزام والانضباط ويصبح الانفصام تكريسا لحالة الفوضى العبثية.

وكيف يكون الحال اذا سيطرت وجهة نظر محددة على ارغام الحوار على الانقطاع وقمع حرية رأي الجماعة لصالح رأي فرد متسلط؟ هنا تكون حالة الانفصام قد تحققت ايضا وهي ان استمرت فان المركزية المطلقة ستقود الى الدكتاتورية والى تغييب الحياة الداخلية للتنظيم. فلا التزام بعقد المؤتمرات وتصبح الطاعة العمياء مقياس التقدم والاندماج في بطانة القائد الفردي الدكتاتوري.

لقد عاشت حركة فتح تجربة التوازن الجدلي بين المركزية الديمقراطية بشكل عام ولكنها كانت تعاني من لحظات انفصام بدرجات متفاوتة من المركزية والديمقراطية. وقد كان لبروز الشخصية الكربزماتية التي اخذ يتمتع بها الاخ ابو عمار وخاصة بعد انتصار الكرامة دورا كبيرا في تمكينه من فرض حالة المركزية الصارمة ولكن غير المطلقة.

ولقد كانت لحظات الديمقراطية التي كان يمارسها احيانا بشكل موجه ومدروس تخفف من صرامة قبضة المركزية. ولم تكن الشخصيات القيادية التاريخية التي عاصرت الانطلاقة. وخاضت مع الاخ ابو عمار معركة الكرامة ومعارك الثورة في مراحلها الاولى سهلة الانقياد او القبول بالتفرد الدائم او الجنوح نحو الفردية المطلقة. كانت الضوابط التي غابت بشكل واضح في المؤتمر الثاني للحركة الذي جاء بعد انتصار الكرامة قد كرست الاخ ابو عمار قائدا متميزا وخاصة بعد ان قام الاخ ابو اياد باعلان باسم اللجنة المركزية انتخاب الاخ ابو عمار ناطقا رسميا لحركة فتح.. في المؤتمر الثاني للحركة لم تجر انتخابات.. ولم يستمر النقاش الذي تم قطعه بشكل مفاجئ تحت عنوان اعتداءات عسكرية مفتعلة. ولكن ضوابط الديمقراطية وجدت طرقها الى الممارسة الحقيقية ولاول مرة في حركة فتح اثناء انعقاد المؤتمر العام الثالث عام 1971، والذي جاء بعد ايلول الاسود وبعد خسارة مواقع فتح والثورة الفلسطينية في احراش الاردن. لقد اكتشفت فتح معنى ديمقراطية الهزيمة بعد ان عانت من دكتاتورية النصر حاولت اصوات كثيرة بالمناداة بعدم انتخاب القيادة التاريخية ابو عمار وابو جهاد.. ولكن واقع المؤتمر فرض ان يخوض الجميع الانتخابات وان تخضع الاقلية لرأي الاغلبية. وقد اخذ النقاش مجراه كاملا. وتم انتخاب

عشرة اعضاء للمجلس الثوري لاول مرة في تاريخ الحركة كما تم لاول مرة وضع نظام داخلي يحدد مفهوم العضوية والعلاقات التنظيمية ويعتمد المركزية الديمقراطية والنقد والنقد الذاتي والالتزام والانضباط كقواعد اساسية للتنظيم.